مجلة جامعة الأقصى– سلسة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الأول، العدد الثاني يونيو2023، ص:75–91
(ISSN) 2959-5096

دور المشاريع الصغيرة المموّلة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية في توفير فرص العمل في قطاع غزة

أ. عبيدة منذر الغماري

باحث دكتوراه

(تاريخ الاستلام 2022/01/04، تاريخ القبول 2023/07/09)

The Role of Small-Scale Projects Funded by the Palestinian Investment Promotion Agency in Providing Job Opportunities in the Gaza Strip

Mr. Obaida Munther Al-Ghamari

PhD researcher

(Received 04/01/2023, Accepted 09/07/2023)

أ. عبيدة الغماري – E-mail address: Obayda-gm@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية في توفير فرص العمل في قطاع غزة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بقاعدة بيانات المشاريع الصغيرة الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني، حيث تم الحصول على مجتمع الدراسة بالكامل من المشاريع التي موّلتها الهيئة في الفترة المذكورة، وقد بلغ عددهم (697) مستفيدًا.

خلصت الدراسة إلى أنه كلما زادت عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع كانت فرصة حصوله على طلب التمويل أكبر، إضافةً إلى أن وجود الاحتلال الإسرائيلي يساهم بشكل مباشر في إفشال المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال (فرض الحصار، قطع الكهرباء، شنّ الحروب، تدمير البنى التحتية). كما بيّنت الدراسة أن الانقسام السياسي الذي تمرّ به البلاد أحد المعوقات الرئيسة لنجاح المشاريع الصغيرة، وأظهرت أن أكثر المشاريع توظيفًا في هيئة تشجيع الاستثمار هي المشاريع الخدماتية ومن ثمّ المشاريع الصناعية، إضافةً إلى وجود علاقة طردية بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع، كما أن هناك علاقة بين طبيعة عمل المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع، إضافة إلى وجود علاقة بين درجة المؤهل العلمي لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع. وبينت الدراسة أن غالبية المستفيدين من المشاريع التي تموّلها الهيئة هم من فئة الذكور.

أوصى الباحث بضرورة العمل على تطوير قدرات أصحاب المشروعات عن طريق إشراكهم في المعارض الدولية والمؤتمرات التجارية والاقتصادية المحلية والدولية، وأن تقوم سلطة النقد بالإيعاز لجهات الاختصاص لديها والبنوك؛ للتعاون مع المستفيدين من المشاريع الممولة من الهيئة وتسهيل معاملاتهم، وعلى الحكومة إيجاد بديل لمشكلة الكهرباء التي تعد عائقًا كبيرًا أمام المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، وأن تقوم بتقديم مجموعة من التسهيلات الحكومية لأصحاب المشاريع الصغيرة من (إعفاءات الضريبة، التراخيص، والتسجيل). كذلك ضرورة أن تقوم الهيئة بالتركيز على المشاريع التي تخص فئة الإناث بشكل أكبر؛ وذلك لأهمية دور الإناث في المجتمع، وفي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This study aimed to identify the role of small-scale projects funded by the Palestinian Investment Promotion Agency in providing job opportunities in the Gaza Strip.

The researcher adopted a descriptive-analytical methodology by relying on the database of small projects funded by the Palestinian Investment Promotion Agency. The entire study population was obtained from the projects funded by the agency during the mentioned period, which amounted to (697) beneficiaries.

The study concluded that the more years of experience the entrepreneur has, the greater the chance of obtaining a financing opportunity. In addition, the presence of the Israeli occupation directly contributes to the failure of small-scale projects (siege, power shutdowns, wars, destruction of infrastructure ... etc.) The study also showed that the political division experienced by the country is one of the main obstacles to the success of small-scale projects. Besides, it showed that the most employed projects in the Investment Promotion Agency are service projects, then industrial projects. Moreover, the study discovered an existence of a direct relationship between the entrepreneur's years of experience and the number of job opportunities created by the project. There is also a relationship between the nature of the project's business and the number of job opportunities created by it. Add to that, there is a relationship between the entrepreneur's educational qualification and the number of job opportunities created by the project. Finally, the study showed that the majority of beneficiaries of the projects funded by the agency are males.

The researcher recommended the necessity of developing the capabilities of entrepreneurs by involving them in international exhibitions, local and international trade and economic conferences. Besides, the Palestinian Monetary Authority should instruct its constituents, banks in particular, to cooperate with the beneficiaries of projects funded by the agency and facilitate their transactions. The government should also find an alternative to the electricity problem, which is considered a major obstacle to small projects in the Gaza Strip. Additionally, the government should also provide a range facilitation for entrepreneurs, such as tax exemptions, permits, and registration. It is also necessary for the agency to focus on projects that are more specific to the female category, given the crucial role of women in society and their contribution to economic development.

المقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى الركائز الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة، والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية؛ وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول، وهي أيضًا تشكل ميدانًا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالًا واسعًا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

تشكل المشروعات الصغيرة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيًّا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني.

وبالانتقال إلى الوضع الاقتصادي المتردي في فلسطين، حيث بلغت نسبة البطالة في فلسطين لعام (2017م) وفق آخر التحديثات للجهاز المركزي للإحصاء (27.9)%، بلغت في الضفة الغربية (17.9)%، وبلغت في قطاع غزة (43.9)%، وزادت معدلات البطالة بشكل كبير في قطاع غزة بعد الانسحاب الصهيوني منه، حيث يشكل القطاع الخاص ركيزة أساسية للرفع من قدرة الاقتصاد في القطاع وبدرجة أساسية المشروعات الصغيرة، وفي هذا السياق يأتي دور برنامج هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني الذي يدعم المشروعات الصغيرة، حيث بدأت الهيئة بالعمل في دعم المشروعات الصغيرة منذ عام (2008م) إلى وقتنا الحالي، ويستهدف برنامج الهيئة دعم المشروعات وخلق فرص عمل عن طريق التمويل والإشراف على تنفيذ المشروعات الصغيرة، وتساعد في توفير فرص العمل ودعم المشروعات بشروط ميسرة، وبمعدل تمويل من ($1000) إلى ($15000) للمشروع الواحد، حسب ما يحتاجه المشروع الصغير لتجهيزه والبدء بتشغيله.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تزداد معدلات البطالة في فلسطين بشكل ملحوظ، حيث بلغت نسبة البطالة في فلسطين (27.9)% لعام (2017م)، وبلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية 364 ألف شخص، بواقع (218) شخصًا في قطاع غزة، و(146) شخصًا في الضفة الغربية.

وما يزال التفاوت كبيرًا في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل في قطاع غزة (43.9%) مقابل (17.9%) في الضفة الغربية حسب جهاز المركز الإحصائي، أما على مستوى الجنس فقد بلغ المعدل (22.5%) للذكور مقابل (47.8%) للإناث. وبناء على ذلك فإن الاقتصاد غير قادر على توفير فرص التشغيل، وفي هذا السياق يأتي دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني وجهودها في تمويل أصحاب الأفكار الريادية والإبداعية وتشجيعها وتمويل المشروعات الصغيرة؛ من أجل خلق فرص عمل في داخل الاقتصاد بمختلف قطاعاته الاقتصادية، وبناء على ما سبق تسعى الدراسة إلى بيان دور المشروعات الصغيرة الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية في توفير فرص العمل، وهل نجحت الهيئة أم لم تنجح في ذلك، لذا يمكن إعادة صياغة مشكلة الدراسة وفقًا للتساؤل الرئيس الآتي:

"ما دور المشاريع الصغيرة الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية في توفير فرص العمل في قطاع غزة"؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، التي تتمثل فيما يأتي:

1. تسليط الضوء على أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني.
2. معرفة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني.
3. دراسة دور هيئة تشجيع الاستثمار في قطاع غزة في تمويل المشروعات الصغيرة وقدرتها على خلق فرص عمل.
4. دراسة وتحليل قدرة المشروعات الصغيرة على خلق فرص العمل في قطاع غزة.

أهمية الدارسة:

أولًا: الأهمية العلمية للدراسة

تعزى إلى دارسة الجوانب المؤثرة في توفير فرص العمل من خلال دراسة حالة المشروعات الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار، وتحديد هذه الجوانب وإظهارها؛ ليسهل التعامل معها، حيث بينت هذه الدراسة الأهمية لحجم التمويل ومجال عمل المشروع، وعدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي في توفير فرص العمل، وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة في قطاع غزة، وبشكل آخر يمكننا القول: إن هذه الدراسة بينت دور التمويل الحكومي للمشروعات الصغيرة في قطاع غزة، وتتمثل الأهمية العلمية في مجموعة من النقاط الآتية:

1. الأهمية العلمية للباحث: تمثلت الأهمية العلمية للباحث في دراسة المشروعات الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار وبيان دورها في توفير فرص العمل.
2. الأهمية العلمية للمستفيدين: هي توضيح مدى ملاءمة المشروعات التي تموّلها الهيئة لكل مستفيد يريد أن يتقدم للحصول على التمويل، كما وتسعى هذه الدراسة إلى تحديد مجال العمل الأكثر احتياجًا وإقبالًا من قبل المستفيدين.
3. الأهمية العلمية للمجتمع: تسعى الدراسة إلى توضيح ماهية المشروعات التي تمولها الهيئة، وتبيين العوامل المؤثرة في توفير فرص العمل، وتوضيح المجال الذي يضم

أكبر عدد من العاملين من حيث احتياجات السوق ويزيد من نسبة تشغيل الأَيدي العاملة.

ثانيًا: الأهمية العملية

تنبع الأَهمية العملية لهذه الدارسة من حيث توضيح الخطوات العملية لجعل المشروعات أكثر جدوى، ومن حيث توفير فرص العمل، وتعطي نظرة واقعية عن واقع المشروعات الصغيرة، مما يعطي صاحب القرار قدرة أكبر على اتخاذ قرار باتجاه قبول المشروعات الصغيرة أو رفضها، وتحديد نقاط الضعف للمشروعات الصغيرة.

تعالج الدراسة الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل المشروع وبين عدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع وبين عدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة المؤهل العلمي لصاحب المشروع وبين عدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.

منهجية الدراسة وأدواتها:

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتباره مناسبًا لمثل هذه الدراسة الاستكشافية؛ لبيان دور المشاريع الصغيرة المموّلة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية في توفير فرص العمل في قطاع غزة، من خلال الاستعانة بقاعدة بيانات المشاريع الصغيرة الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني، ويحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدارسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها.

تم الرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة وفرص العمل، كما تم الاطلاع على الدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت المشاريع الصغيرة، وقام الباحث بالبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

استخدم الباحث أدوات التحليل الإحصائي الوصفي (النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي)، كما استخدم اختبار T في حالة عينة واحدة (T – Test)؛ لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجات الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 50% أم زادت أو قلت عن ذلك، ولمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجوعتين من البيانات المستقلة.

كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي؛ لمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

المصادر الثانوية: اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، ومواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني من خلال الاستعانة بقاعدة بيانات المشاريع الصغيرة الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني، ومن ثم تجميع المعلومات وتفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS؛ بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة، والتي تدعم مؤشرات موضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه "جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث"، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع المستفيدين من المشاريع الصغيرة في هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني لفترة من (1 نوفمبر 2008) حتى (1 ديسمبر 2017)، وقد بلغ عددهم (697) مستفيدًا.

كما لجأ الباحث إلى عمل مقابلات شخصية مع موظفي الهيئة من أصحاب الاختصاص في برنامج تمويل وتشجيع الاستثمار، وبعض المستفيدين من المشاريع الصغيرة؛ للتعرف على المعوقات التي تواجه مشاريعهم، وسبب التعثر فيها.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث قاعدة بيانات المشاريع الصغيرة الممولة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني كأداة رئيسة في الدراسة الميدانية، وقام بمراجعة الدراسات النظرية والعملية السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، كما تم استطلاع رأي عدد من المتخصصين في هذا المجال.

يهدف استخدام قاعدة البيانات إلى التعرف على ملامح خبرات المفحوصين واتجاهاتهم نحو موضوع الدراسة من خلال توجيه أسئلة قريبة من التقنين في الترتيب والصياغة وما شابه ذلك.

أدبيات الدراسة

لوحظ من خلال مراجعة الأدبيات السابقة أنها تتكامل مع موضوع هذه الورقة، بل وأنها تتشابه مع تلك الدراسات في الأطر العريضة لها، ولكن هذه الورقة التي عمد الباحث على إعدادها، هي ورقة تركز على دور المشاريع الصغيرة المموّلة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية في توفير فرص العمل في قطاع غزة، ولهذا فإن الباحث وجد أن هذه الورقة هي مكمّلة ومعزّزة للدراسات السابقة

المذكورة، ولا سيما الفلسطينية منها، حيث إنها تناولت موضوعًا لم يتطرق إليه الباحثون من قبل بشكل تفصيلي في فلسطين.

لقد هدف الباحث من وراء استعراض الدراسات السابقة إلى استعراض أهم الآراء ووجهات النظر في تشجيع المشاريع الصغيرة ودورها في توفير فرص العمل والانطلاق نحو سوق العمل، إضافة إلى أن الباحث يدرس من خلال الدراسة مدى توافق المؤهل العلمي لأصحاب المشاريع مع تمويل هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، ومعرفة فريق عمل التأسيس لهذه المشاريع ومدى توسعه، إلى جانب الأثر الذي سيتركه دعم وتمويل هيئة الاستثمار الفلسطينية على المشاريع الصغيرة.

تناولت الدراسات السابقة العديد من النقاط المهمة، حيث دار الحديث في الدراسات السابقة حول المشاريع الصغيرة، والبطالة، والعمل، وبينت الدور المهم للمشاريع الصغيرة في فتح الباب أمام الفئة الشابة وخريجي الجامعات، والسماح لهم بالدخول في سوق العمل، من خلال تأهيلهم، عن طريق الدعم الذي تقدمه هيئة الاستثمار الفلسطينية.

لاحظ الباحث من خلال مراجعة الأدبيات السابقة أنها تتكامل مع موضوع الدراسة التي عمل على إنجازها، وأنها تتشابه في الأطر العريضة لها، ولكن هذه الدراسة التي عمد الباحث على إعدادها، هي دراسة تركز على دور هيئة الاستثمار الفلسطينية في توفير فرص عمل، ولهذا فإن الباحث وجد أن هذه الدراسة هي مكمّلة ومعزّزة للدراسات السابقة المذكورة، ولا سيما الفلسطينية منها، حيث إنها تناولت موضوعًا لم يتطرق إليه الباحثون من قبل بشكل تفصيلي في قطاع غزة.

تشير الدراسات السابقة إلى وجود نقص في الدراسات التي تبحث دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص العمل، وتتميز هذه الدراسة في كونها الدراسة الأولى على مستوى الأراضي الفلسطينية _في حدود علم الباحث_ التي تتناول دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص العمل، وبالتالي من المتوقع لهذه الدراسة أن تساهم في سد فراغ واضح في هذا المجال، وإثراء المكتبات الفلسطينية، وتقديم إضافة للمعرفة العلمية؛ كونها تشكل رافدًا إضافيًّا يضاف إلى الدراسات الاقتصادية التي تبحث المشاريع الصغيرة.

وبشكل عام فقد هدفت الدراسات السابقة إلى إلقاء الضوء على بعض الدراسات بخصوص المشاريع الصغيرة في فلسطين والوطن العربي، حيث ركزت جميع الدراسات التي أجريت على دراسة دور المشاريع الصغيرة من حيث مفهومها، ونشأتها، وأنواعها، وأهدافها، وعوامل نجاحها، وفي النهاية أهم الخدمات التي تقدمها، والتي يمكن أن تساهم في حل الكثير من المشاكل التي تواجهها.

ركزت دراسة (المصري، 2018م) على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزيها، وإظهار أهميتها، وتحليل أهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها.

وركزت دراسة (المدهون والنخالة، 2017م) على واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية.

أما دراسة (المشهراوي، والرملاوي، 2015م) فقد ركزت على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها.

وبينت دراسة (أبو ناجي، كفاح، 2014م) الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، وأشارت دارسة (مقداد، وبهلول، 2012م) إلى بطالة خريجي كلية التجارة ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، أما دراسة (الدماغ ،2010م) فقد بينت دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة (1995– 2008م)، في حين أن دراسة (عبد الكريم، 2010م) تناولت موضوع (نحو سياسة محفزة لتوفير التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية).

ركزت دراسة (الصوص، 2010م) على بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وهدفت دراسة (عطياني، والحاج علي، 2009م) إلى معرفة مشكلات المنشآت الصغيرة جدًّا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين والأردن، إضافة إلى الكشف عن المعوقات والتحديات، أما دراسة (صالح، 2009م) فقد ركزت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، وهدفت دراسة (سلمان،2009م) إلى تبيين الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، وركزت دراسة (النسور، 2008م) على قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن.

أما الدراسات الأجنبية فقد تناولت تنافسية المشاريع الصغيرة ومعوقات نموها وتمويلها، وهي على النحو الآتي:

1. دراسة (Prijadi, Wulandari, Desiana, 2019): هدفت الدراسة إلى تحقيق التمويل في المؤسسات الصغيرة في أندونيسيا، ويختلف التمويل بناءً على اعتماد المؤسسة على مرحلة تطوير، اعتمدت الدراسة على نموذج شبكة ريادة الأعمال؛ لفحص كيفية تطور المشاريع الصغيرة عن طريق (MSEs) قبل دخول المشاريع الصغيرة إلى السوق بشكل منتظم.
2. دراسة (Gebru, 2009): هدفت الدراسة إلى معرفة دور ومدى إسهام المشروعات الصغيرة في

القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في بولندا من خلال الإشارة إلى أهميتها في برنامج إعادة الهيكلية، والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الاقتصادي من خلال التشريعات المناسبة والإطار المناسب لعملها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: إن مصادر الأموال اللازمة للمشروعات الصغيرة هي التي تحدد بدرجة كبيرة طبيعة الاستراتيجية التي تتبعها وطبيعة التكنولوجيا التي تقرر استخدامها في إطار الأهداف التي تسعى إليها، كما أن الحصول على التمويل المطلوب يعد أحد المعوقات الرئيسة للمشروعات الصغيرة، وقد توصلت إلى مجموعة من التوصيات: ضرورة توفير المهارات الإدارية الكافية والقدرة على تحمل المخاطر مع توفر المناخ الاقتصادي المناسب في بولندا مقارنة مع دول أوروبا الشرقية إلا أن الباحث يؤكد على ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المشاريع الصناعية الصغيرة.

3. دراسة: (Wu, Junjie, Song, Jining & Zeng, Ctherine, 2008)، هدفت الدراسة إلى تحدي المشكلات التي تتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير أعمالها واستمرار نجاحها ودوامها في السوق، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: إن احتياجات وخيارات التمويل بالنسبة لهذه المشروعات تختلف باختلاف حجمها والمرحلة التي تمر فيها الأعمال، على اعتبار أن التمويل في بداية المشروعات يتم من خلال الأموال الخاصة، أما في المراحل المتقدمة من المشروعات فإن الحاجة إلى القروض تزداد، كما توصلت الدارسة إلى أن الجزء الأكبر من المشاريع الصغيرة يعتمد على قروض البنوك في المراحل المتقدمة، وبناء على النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بدورها الفعال في تمويل المشروعات الصغيرة، من خلال تقليل أسعار الفائدة على هذه القروض، وأن تكون هذه القروض دون ضمانات ما أمكن، وإعطاء فترة سماح أطول لهذه المشروعات؛ حتى تتمكن من سداد القروض.

الإطار النظري:

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة

كان لا بد من دور أكثر فاعلية لتطوير عملية التنمية الاقتصادية، ويكون أكثر شمولية، ومن هنا بدأت تظهر أهمية المشروعات الصغيرة، خاصة في الدول النامية، وتمتاز المشروعات الصغيرة باختلاف مفاهيمها المتعددة، ويبدو أن هناك اهتمامًا ملحوظًا بها في دول العالم.

المشاريع الصغيرة: ذلك القطاع الذي يغطي كل الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حدة.

كما تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10 – 50) عاملًا (UNIDO,2018).

وتعرف المشروعات الصغيرة أيضًا بأنها تلك التي يعمل فيها بين (10 و50) عاملًا، وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد ماهيتها من دولة إلى أخرى، وذلك وفق إمكاناتها وقدراتها (البنك الدولي، 2018).

عرفت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني المشروعات الصغيرة حسب ما يتطلب عملها وبرنامجها وهو برنامج تمويل المشاريع الصغيرة، فهي عبارة عن المشاريع التي يكون رأس مالها أقل من (50,000 دولار أمريكي)، وعدد عمالها أقل من (19 عاملًا).

يرى الباحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن تعريف المشروعات الصغيرة يجب أن يضم ويشمل جميع الظروف التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، وعليه أن يراعي التقلبات الحاصلة في الأسواق الفلسطينية والتي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، ويأخذ بعين الاعتبار (عدد العاملين لكل مستوى – متوسط دخل الأفراد في كل مستوى – ورأس مال كل مستوى من مستويات المشاريع)، وذلك حسب الوضع القائم في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء.

خصائص المشروعات الصغيرة:

تتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص، حاول الباحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن يستعرض أهم الخصائص، وذلك على على النحو الآتي:

الإدارة والتنظيم:

أ. مرونة الإدارة: بمعنى القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، وهي أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة بما يتلاءم مع المستجدات والمتغيرات التي تحدث في السوق (النمروطي، وصيدم، 2012م).

ب. مالك المنشأة هو مديرها: يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع، وهذا ما يجعل الادارة فيها أكثر تنظيمًا وانضباطًا (أحمد وبرهم، 2012م).

ت. تشجيع الابتكار والتطوير: من خلال تنمية القدرات الفردية، كما تربي روح الانتماء، وتوصف بأنها تخدم في الغالب السوق المحلية، وتعتمد أساسًا على الخدمات المحلية (فرحان، 2010م).

العاملون في المشروع:

1. لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال.

2. قوة العلاقات بالمجتمع: نظرًا إلى الطبيعة الشخصية التي يتميز بها التعامل مع العملاء والمعرفة الشخصية بظروفهم وظروف أحوال المجتمع المحلي، تكاد تكون لديهم معرفة كاملة بأحوالهم، ويشاركون عملاءهم أفراحهم وأتراحهم (الزيادات، 2010م).

3. المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: من المزايا المهمة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة التي تجعلها تتفوق على المشروعات الكبيرة هي العلاقات الشخصية التي تربط صاحب العمل بالعاملين (النمروطي، وصيدم، 2012م).

الانتشار الجغرافي:

تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم، وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيًّا بين مختلف الأقاليم والمحافظات، وقلّص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق، وأَسْهَمَ في إعادة التوزيع السكاني للدولة (حداد، 2006م).

استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:

لعل أبرز ما يلاحظ في المنشأة الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة لافتة من النساء للعمل بها، سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع، أو من إقليم إلى إقليم (النمروطي، وصيدم، 2012م).

السوق والمنافسة:

تخدم المشاريع الصغيرة غالبًا في الأسواق المحلية، وتعتمد أيضًا على الخدمات المحلية، حيث إنها أيضًا لا تشكل اهتمامًا للمنشأة الكبيرة، ولا تعد منافسة لها، ويُعد سوق المشروعات الصغيرة محدودًا نسبيًا، والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف إلى حاجاتهم ورغباتهم وتحليلها، وبالتالي الاستجابة لأي تغير في اتجاهاتهم ومواقفهم (النمروطي، وصيدم، 2012م).

أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني:

للمشروعات الصغيرة دور بارز ومهم في تطوير جوانب التنمية الاقتصادية، فهي تنتشر في مجالات الصناعة والتجارة والتوزيع والخدمات، وأما أهميتها من الناحية الاقتصادية (خليل ونقموش، 2012م) فهي على النحو الآتي:

1. تعمل المشاريع الصغيرة على جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار.
2. تغطي جزءًا كبيرًا من احتياجات السوق المحلي.
3. تشكل المشروعات الصغيرة أهم مكونات النشاط الاقتصادي في كل دول العالم.
4. الإسهام في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني باستمرار، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع الفلسطيني.

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني:

حاول الباحث أن يبحث عن أهم هذه المعوقات التي تتلاءم مع المشروعات الصغيرة في واقعنا العربي، وقام باستعراضها على النحو الآتي:

أ. المعوقات التنظيمية والتشريعية:

بدءًا من إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية والاقتصادية والصحية، والضمان الاجتماعي، والدوائر الضريبية والجمركية، ودوائر المواصفات والمقاييس، وغير ذلك، وانتهاء إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات والجهات الناظمة للمشروعات الصغيرة في حال وجدوها (الطباع، 2015م).

ب. المعوقات الإدارية:

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تُعد المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادر لديه مهارة وملكية الإدارة والتسويق، إلا أن هؤلاء هم قلة قياسًا إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث تفتقر هذه المشروعات إلى الإدارة الصحيحة والخبرة في كثير من المجالات، كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها (شعلان، 2016م).

ت. المعوقات التسويقية:

1. معوقات تسويقية خارجية: (الصوص، 2010م)

وهي تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة، وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية؛ لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، وانخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عمومًا.

2. معوقات تسويقية داخلية: (الطباع، 2015م)

وهي ناجمة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها، حيث إن دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة، لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم، وذلك نتيجة إما لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، أو

ضعف خبرتهم ومعرفتهم بالمفهوم الحقيقي للتسويق، وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.

الواقع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية:

عاصر الاقتصاد الفلسطيني منذ ظهور السلطة الفلسطينية عام (1993م) عددًا من المشكلات الاقتصادية المتراكمة، وأهمها مشكلة البطالة، وهي أكبر مشكلة اقتصادية يواجهها العالم والشعب الفلسطيني خاصة، ولا سيما منذ ظهور السلطة الفلسطينية وإتمام اتفاقية أوسلو، حيث تحوّل الاقتصاد من سيطرة الاحتلال إلى سيطرة السلطة الفلسطينية، حسب اتفاق أوسلو الذي حدث بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني.

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الكبرى والأكثر تفاقمًا في عالم الاقتصاد المعاصر، وأكثرها تعقيدًا؛ لأنها تمسّ جميع القطاعات بالمجتمع، وجميع العلوم أيضًا، حيث تعد مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأخلاقية، ترتبط هذه المشكلة بأسس النظام الاقتصادي القائم، وتُعد قضية متأصلة في النظام الرأسمالي، حيث يعاني من ارتفاعات مستمرة في معدلات البطالة وبشكل مستمر.

إن البطالة من أخطر الظواهر في المجتمع، حيث وصلت نسبة البطالة لعام 2017م في فلسطين (27%)، منها (18.8%) في الضفة، وفي قطاع غزة (41.1%)، وهذا مؤشر خطير يدل على تفشي البطالة وازديادها بشكل كبير من عام إلى عام (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2022)

البطالة في الأراضي الفلسطينية:

يعيش الاقتصاد الفلسطيني في ظروف صعبة تحيط به من جميع الجهات في الوقت الحاضر، حيث إن هناك تفاقمًا كبيرًا لمشكلة البطالة، ولا يمكن أن تكون هناك إجراءات وقائية لهذه المشكلة في مثل هذه الظروف؛ بل لا بد أن يكون هناك حل لها، والحل لا يكون بالعمل بشكل منفرد من جانب واحد؛ بل لا بد لجميع القطاعات حتى التنظيمات من المشاركة في إيجاد حلول لهذه المشكلة التي تضر بالاقتصاد الفلسطيني عامة، وقطاع غزة خاصة، حيث إنه يجب وضع سياسة معالجة للبطالة مع مجمل الاقتصاد الوطني واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكما يرى الباحث فإن المشكلات الرئيسة التي تعود إلى وجود مشكلة البطالة هي عمومًا بروز الصراع السياسي مع دولة الاحتلال بشكل اعتداءات متكررة على القطاع، وإعلان حالة الحصار على قطاع غزة خاصة، وهذا يؤدي في الغالب إلى صعوبة التحرك اقتصاديًّا، والانقسام السياسي وما نتج عنه من قرارات تؤدي إلى صعوبة في إيجاد فرص العمل، وصعوبة في اتخاذ القرارات بشكل عام، وخاصة القرارات الاقتصادية، كما أن تدمير الصناعات الوطنية بشكل عام يجعل أصحاب المصانع يغلقون مصانعهم، وهذا يؤدي إلى تراكم الأيدي العاملة.

إن قضية فلسطين ليست قضية اقتصادية بحتة، حيث إنها تقع تحت احتلال، أي إنها لا تعيش أزمة اقتصادية بحتة حتى نقوم بحلها، ولكن هي مجموعة من المشكلات في جميع جوانب المجتمع الفلسطيني، وسوف نستعرض بعض أسباب البطالة وأنواعها وسبل علاجها في فلسطين.

معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية:

منذ عام 1948م، أي منذ وجود الاحتلال الصهيوني على الأراضي الفلسطينية وسيطرته على باقي الأراضي عام 1967م، وما قام به الاحتلال من السيطرة على الموارد الطبيعية والجبايات وحركة الصادرات والواردات الاقتصادية لدولة فلسطين، كل ذلك أثّر على الوضع الاقتصادي فيها.

وبالنسبة لمعدل البطالة لعام (2014م)، يلاحظ أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا وبشكل كبير في نسب البطالة في قطاع غزة، يعود هذا الارتفاع إلى العدوان الغاشم الذي شنّه الاحتلال الغاصب على قطاع غزة فيما يسمى حرب (2014م)، حيث شملت المصانع والمؤسسات والمساكن، وبالنسبة لمعدل البطالة لعام 2015م-2016م، بلغت نسبة البطالة في فلسطين 26.9% خلال العامين، حيث قطاع غزة (41.1%)، وبلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية (18.8%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)، يرجع الارتفاع الملحوظ في معدل البطالة للعامين من 2015م إلى عام 2016م إلى إغلاق المعابر لفترات كبيرة، وتقليص مساحة الصيد، واشتعال المواجهات ضد الاحتلال في الضفة الغربية، مما أدى إلى إيقاف بعض عمال الداخل الفلسطيني عن العمل.

أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل البطالة بلغ في فلسطين 27.7%، وما زال التفاوت كبيرًا في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة 43.9% مقابل 17.9% في الضفة الغربية.

كما يظهر البيان أن الارتفاع في معدلات البطالة للنساء أكثر منه للرجال مع زيادة هذه الفجوة في الأعوام الأخيرة، حيث بلغ المعدل للذكور 22.5% في العام 2017، في حين بلغ معدل البطالة للإناث 47.8% للعام ذاته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م).

الأسباب الرئيسة لمشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني:

1. المؤهلات الفلسطينية: تعاني البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني من عدم اكتمال في البناء، وهذا النقص يمنع الاقتصاد الفلسطيني من العمل بشكل مستقل وبعيدًا عن التبعية الاقتصادية للاحتلال الصهيوني (الكتري، يوسف، 2017م).
2. العوامل الخارجية: تتمثل في وجود الاحتلال الصهيوني، حيث له دور بارز في انتشار البطالة

في فلسطين، وذلك عن طريق اتباعه لمجموعة من السياسات، منها: إغلاق المعابر، والحصار برًّا وبحرًا وجوًّا، وعمل الحواجز وتقسيم المناطق، وإعاقة حركة التصدير والاستيراد، وأيضًا التراجع الملحوظ والمهم في الدعم الخارجي من الدول المانحة سواء كانت أجنبية أو عربية. (أحمد، نهيل، 2016م).

سبل الحد من البطالة في الأراضي الفلسطينية:

1. دعم الأسواق المحلية، وخاصة المنتجات الوطنية؛ لكي تصبح هناك صناعة وطنية قوية، والعمل على توسيع تلك الصناعة؛ لتشغيل أكبر قدر من الأيدي العاملة. (أبو عدوان، سائد، 2013م).
2. دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني؛ وذلك للتخفيض من حدة البطالة، ولزيادة فرص العمل (الجعفري،2011م).
3. العمل على إنشاء صندوق أو مؤسسة لإعمار المشاريع التي دمرها ويدمرها الاحتلال الصهيوني (الأغا، وأبو مدللة، 2010م).
4. إنشاء قاعدة بيانات بالعاملين والباحثين عن العمل (الفليت،2011م).
5. العمل على دعم المشاريع الصغيرة التي لا تحتاج إلى تكاليف كبيرة في إنشائها والتي تعمل على تشغيل الأيدي العاملة، مثل المشاريع الصناعية والزراعية (أبو عدوان، سائد، 2013م).
6. محاولة العمل على تطوير تجارة التصدير والاستغناء بقدر الإمكان عن الاستيراد، وهذا يؤدي إلى تنشيط التجارة لدينا، والتحفيز على الاكتفاء الذاتي (أبو عدوان، سائد، 2013م).

البطالة في قطاع غزة على وجه الخصوص:

يعد قطاع غزة المنطقة الجنوبية للسهل الساحلي الفلسطيني الواقع على البحر المتوسط، وتنقسم فلسطين إلى منطقتين، هما: الضفة الغربية وقطاع غزة، يسكن قطاع غزة ما يقارب (1,443,908) حسب إحصائيات موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (www.pcbs.gov.ps)، ويعيش قطاع غزة وضعًا اقتصاديًّا صعبًا للغاية، وذلك نتيجة لفرض الاحتلال الصهيوني حصارًا على القطاع منذ عام (2007)، حيث يشمل الحصار إغلاق جميع المعابر البرية والبحرية والجوية التي يسيطر عليها (www.nfo.wafa.ps). ابتكر أهل غزة طريقة حفر أنفاق تحت الأرض تمتد من مدينة رفح جنوب القطاع لتقطع الحدود المصرية وتخرج من مدينة رفح المصرية المجاورة، ويتم من خلالها جلب البضائع والأغذية والوقود، إضافة إلى بعض مواد البناء، مما ساعد في تحسن الوضع الاقتصادي بنسبة بسيطة.

شنّ الاحتلال الإسرائيلي عددًا من الحروب والهجمات على قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل أسوأ، خاصة بعد حرب عام (2014م)، التي أدت إلى تدمير جزء كبير من المصانع والمؤسسات التي تساعد في تحسين الوضع الاقتصادي في القطاع، وبالتالي تراكم كبير في الأيدي العاملة، أي وجود عدد كبير من الطلب على العمل، وقلة عرض فرص العمل، وبهذا بدأ معدل البطالة بالارتفاع بشكل كبير، حيث وصل في فترة 2014م- 2015م إلى (41%) حسب (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018م)، وقد وصلت معدلات البطالة في الفترة (2007-2017م) إلى ما يقارب (41.7) في قطاع غزة.

شهدت البطالة في فلسطين ارتفاعًا خلال الإحدى عشرة سنة الأخيرة، من 21.7% في العام 2007م إلى 27.7% في العام 2017م، وكما تلاحظون في الشكل ارتفاع المعدل في قطاع غزة من 29.7% عام 2007م إلى 43.9% عام 2017. عند النظر إلى معدلات البطالة على مستوى الجنس يبدو واضحًا أن الارتفاع في معدلات البطالة للنساء أكثر منه للرجال مع زيادة هذه الفجوة في الأعوام الأخيرة، حيث انخفض المعدل للذكور من 22.3% عام 2007م إلى 22.2% عام 2017، بينما ارتفع معدل البطالة للإناث من 19.1% عام 2007م إلى 44.7% عام 2017، ويقدر عدد العاطلين عن العمل في فلسطين في عام 2017 بحوالي 364 ألفًا، منهم 218 ألفًا في قطاع غزة (www.pcbs.gov.ps (النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين، 2017).

أسباب انتشار البطالة في قطاع غزة:

1. عودة أعداد كبيرة من المواطنين من الخارج بصورة مفاجئة؛ نتيجة الاضطرابات السياسية التي تعاني منها دول العالم (التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2010).
2. ضعف النشاط الاقتصادي في غزة؛ نتيجة لشح الموارد فيه، وارتفاع كثافته السكانية، ومحدودية مساحته، إضافة إلى سياسة الاحتلال في خنق اقتصاد قطاع غزة، من خلال تحكمه في معابر قطاع غزة مع العالم الخارجي.
3. وجود الاحتلال الصهيوني والحصار الذي يفرضه على قطاع غزة من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة البطالة (رمضان، محمد، 2014م).
4. إغلاق الأسواق العربية أبوابها أمام العمالة الفلسطينية (التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2010م).

المبحث الثاني: برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية

لقد تم تأسيس برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في هيئة تشجيع الاستثمار عام 2008م، حيث أسّس بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني، ويُعد برنامج المشاريع الصغيرة عبارة عن برنامج حكومي لتمويل المشاريع الإنتاجية الصغيرة، ويستخدم نظام القرض الحسن (IPA, 2018).

تعريف الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة:

عرفت هيئة تشجيع الاستثمار المشاريع الصغيرة تعريفًا ليس ثابتًا، ولكن حسب ما يتطلب عملها وبرامجها هي عبارة عن المشاريع التي يكون رأس مالها أقل من (50000 دولار أمريكي)، وعدد عمالها أقل من (19 عاملًا) (علام غباين: مقابلة شخصية، 2018م).

أهداف برنامج تمويل المشاريع الصغيرة (التقرير السنوي، 2013م):

1. يعمل البرنامج على تنمية المشروعات الصغيرة وتطويرها؛ بهدف استمراريتها، وجعلها أكبر قدرة في توفير فرص العمل.
2. خفض حالات الفقر المنتشر لدى فئات الشعب الفلسطيني، خاصة في هذه الظروف الصعبة من حصار وانقسام.
3. إنشاء مجموعة من المشروعات الصغيرة الجديدة والحديثة من حيث النوع والفكرة؛ للمساهمة في الحد من البطالة.
4. العمل على إنشاء المشاريع الصغيرة؛ للارتقاء بفئة الفقراء إلى الفئات العاملة والمعيلة، بدلًا من المعالة غير المعتمدة على أحد.
5. العمل على تطوير الصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى من خلال توفير مدخلات لها.

يرى الباحث أن هذه الأهداف مناسبة جدًّا للهيئة، وقد تم العمل عليها بشكل كبير، حيث إن الهيئة قامت بالموافقة على كثير من المشاريع الصغيرة المدرّة للدخل؛ من أجل الارتقاء بفئة الفقراء، وجعلهم رغم صغر مشروعاتهم من أصحاب المشاريع الرائدة، بما تقدمه من دعم لهم، وقد نتج عن تمويل المشاريع الصغيرة التي تقوم بها الهيئة توفير فرص عمل إضافية لمن لا يملكون عملًا، بحيث يصبحون قادرين على العمل، ويعمل البرنامج أيضًا على تطوير المشاريع الصغيرة، وتحويلها إلى مشاريع ناجحة ورائدة في المستقبل، عن طريق الإرشاد الإداري والاقتصادي لأصحاب المشاريع الصغيرة، ومن هنا ينتج تطوير كامل وشامل لكامل القطاعات في الدولة.

حجم التمويل المقدّم لبرنامج تمويل المشاريع الصغيرة جدًّا والصغيرة:

تحصل الهيئة على الموازنة المالية لتمويل المشاريع الصغيرة من العديد من المصادر، ولكن المصدر الرئيس لديها هو وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، حيث حصل برنامج تمويل المشاريع الصغيرة على مبلغ (2,059,450$) خلال (2008 م- 2014م)، وتعد آخر دفعة قدّمتها وزارة الاقتصاد لبرنامج تمويل المشاريع الصغيرة هي في عام (2014م)، وبعد ذلك توقفت الوزارة عن تمويل المشاريع الصغيرة؛ لظروف المالية التي مرت بها الحكومة بشكل عام، وقد قامت بعض المؤسسات مثل مؤسسة هيئة الزكاة الفلسطينية بتمويل المشاريع الصغيرة بالاشتراك مع هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني بمبلغ ومقداره (130,000$)، وأيضًا من المؤسسات التي قامت بتمويل برنامج المشاريع الصغيرة في الهيئة هي وزارة شؤون المرأة، وذلك بمبلغ مقداره (2,664$)، ويظهر ذلك من خلال الكشف المالي المرفق في الملاحق الصادرة عن قاعدة بيانات الهيئة لعام (2017م) (محمود الصوالحي، مقابلة شخصية، 2018م)، وقد حاولت الهيئة القيام بمجموعة من الاتفاقيات مع المؤسسات التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة، ولكن بسبب الظروف السياسية وبشكل خاص الانقسام السياسي يتم رفض التعاون مع الهيئة من قبل تلك المؤسسات، وقد بلغ حجم التمويل المقدم من الهيئة إلى المشروعات الصغيرة الناجحة حوالي (3,626,053$) من إجمالي المبالغ التي حصلت عليها الهيئة، حيث إن ما تبقى من المبالغ صرف على برنامج مشاريع إسكانية قامت بها الهيئة لفترة بسبب ظروف معينة، وقد قامت بإغلاق مشاريع الإسكان بعدها. (علام غباين: مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار، مقابلة شخصية، 2018م).

الشروط المتعلقة بقبول طلب المشروع:

1. يتم تمويل جميع المشاريع ما عدا المشاريع التجارية، ومشاريع الأبقار، والأغنام، والدواجن اللاحم، والسيارات.
2. لا يقبل طلب التمويل المقدم إذا كانت غايته سداد دين سابق عالق بذمة مقدم الطلب أو زوجته.
3. أن يكون المشروع يمثل مصدر الدخل الرئيس لمقدم الطلب.
4. أن يكون نشاط المشروع وفق الأنظمة والقوانين والأطر الشرعية المعمولة بها في دولة فلسطين.
5. ألا يكون للمشروع آثار بيئية تؤثر على السلامة العامة.

الشروط المالية الخاصة بالمشروع:

1. تمويل المشروع بتكلفة (10 آلاف دولار) كحد أقصى لقيمة التمويل حسب الشروط المالية الخاصة بالبرنامج.
2. سداد القرض مهما بلغت قيمته في حدود (10 آلاف دولار) يكون على شكل أقساط شهرية منتظمة.

3. تمنح الهيئة في برنامج المشاريع الصغيرة فترة سماح لتسديد الدفعات تقدر حسب طبيعة المشروع.
4. إن الحد الأقصى لفترة القرض هي (36 شهرًا) شاملة فترة السماح، وتزداد هذه الفترة في المشاريع الصناعية والزراعية ومزارع الدجاج البياض، لتصل إلى (50 شهرًا)، وذلك للمشاريع التي يزيد تمويلها عن (10 آلاف دولار).

الضمانات المالية لبرنامج تمويل المشاريع الصغيرة:

1. وجود ثلاثة كفلاء من القطاع الحكومي، على أَن يكون واحدٌ منهم على الأقل مدنيًا، ويتقاضون رواتبهم من إحدى البنوك الآتية: (البنك الوطني الإسلامي، بنك الإنتاج، البريد).
2. يُسْمَح بأن يكون هناك كفيل حكومي مدني واحد على الأقل، ويتقاضى راتبه من إحدى البنوك الآتية: (البنك الوطني الإسلامي، بنك الإنتاج، البريد)، وآخر يعمل في إحدى الجهات الآتية:
   أ. القطاع الخاص، على أَن يكون راتبه محوَّلًا إلى إحدى البنوك الآتية: (بنك الإنتاج، البنك الوطني الإسلامي، البريد).
   ب. وكالة الغوث.
   ت. مجموعة الاتصالات الفلسطينية.
   ث. السلطة الوطنية الفلسطينية، بشرط أن يكون على رأس عمله.

تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة:

منهج الدارسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها.

يعرف (الحمداني، 2006م، ص100) المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "المنهج الذي يسعى إلى وصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة أو الراهنة، فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة، والظواهر التي ندرسها، والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

بعد إجراء عملية حوسبة وتدقيق البيانات، تأتي مرحلة تحليلها، واستنتاج المؤشرات والنتائج الأساسية، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ومؤشرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، ومن الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها ما يأتي:

1. الرسم البياني والعرض الجدولي.
2. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages).
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (Mean& Stander Deviation).
4. اختبار كاي تربيع (Chi – Square).
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient).

مجتمع وعينة الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع المشاريع التي تم تمويلها من برنامج تمويل المشاريع الحكومية التي تشرف عليها هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني في قطاع غزة، خلال الفترة من (1 نوفمبر/2008) وحتى (ديسمبر/2017)، والبالغ عددها (697 مشروعًا).

قام الباحث باستخدام طريقة المسح الشامل، أي الاستعانة بكل المشاريع الناجحة التي موّلتها الهيئة في الفترة أَعلاه.

خصائص عينة الدراسة:

جدول (1): خصائص عينة الدراسة

الصفة	العدد	النسبة المئوية %
عينة الدراسة حسب الجنس		
ذكر	612	87.8
أنثى	85	12.2
المجموع	697	100.0
توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي		
ابتدائي فأقل	59	8.5
إعدادي	151	21.7
ثانوي	276	39.6
دبلوم	87	12.5

بكالوريوس فأعلى	124	17.8
المجموع	697	100.0
توزيع عينة الدراسة حسب المبلغ الممول من الهيئة		
500- 3000 دولار	232	33.3
3001- 6000 دولار	259	37.2
6000 دولار فأكثر	206	29.6
المجموع	697	100.0
توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشروع		
زراعي	106	15.2
صناعي	233	33.4
تجاري	97	13.9
خدماتي	261	37.4
المجموع	697	100.0
توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال		
واحد	196	28.1
عاملان اثنان	204	29.3
ثلاثة عمال	100	14.3
أربعة عمال	85	12.2
خمسة عمال فأكثر	112	16.1
المجموع	697	100.0
توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة		
أقل من سنتين	104	14.9
2 إلى 5 سنوات	273	39.2
5 سنوات إلى 35 سنة	320	45.9
المجموع	697	100.0

يتضح من جدول (1) أن النسبة الأعلى للأفراد هي نسبة الذكور، حيث بلغ عددهم 612 بنسبة 87.8% من أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث 85 فردًا بنسبة 12.2% من أفراد العينة. ويعزو الباحث ارتفاع نسبة الذكور إلى أن نوعية المشاريع الممولة من هيئة الاستثمار تميل بشكل أكبر إلى الذكور من حيث طبيعتها المهنية.

يتضح من جدول (1) أن ما نسبته 39.6% مؤهلهم العلمي ثانوي، 12.5% مؤهلهم العلمي دبلوم، بينما 17.8% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ويعزو الباحث انخفاض نسبة أصحاب المؤهلات العلمية عن غيرهم مع من هم أدنى من ثانوية عامة إلى أن الهيئة تمول مشاريع ذات طابع صناعي وزراعي بشكل كبير، حيث إن المجال الزراعي والصناعي في الغالب لا يتطلب الحصول على مؤهلات علمية عالية، حيث يعتمد على الجانب الحرفي بشكل أكبر.

كما يوضح الجدول أن ما نسبته 33.3% من المشاريع التي تم تمويلها من قبل الهيئة، بلغ قيمة تمويلها من 500- 3000 دولار، وما نسبته 37.2% من المشاريع يتراوح المبلغ الممول من الهيئة من 3001- 6000 دولار، وما نسبته 29.6% من المشاريع يتراوح المبلغ الممول من الهيئة أكثر من 6000 دولار، ويعزو الباحث هذا التقارب في النسبة إلى حاجة صاحب المشروع، فهناك مشاريع تحتاج إلى بعض التجهيزات القليلة، وبالتالي لا تحتاج إلى مبلغ كبير، وهناك مشاريع تكون متوسطة تحتاج إلى مبلغ أكبر، وهناك مشاريع ذات طابع صناعي تحتاج إلى الآلات والمعدات، لذلك تحتاج إلى حجم أكبر من التمويل.

يظهر جدول (1) أن ما نسبته 37.4% من عينة الدراسة مشاريع خدماتية، و33.4% مشاريع صناعية، ويعزو الباحث هذه النتائج إلى أن أغلب المشاريع الخدماتية والصناعية أقرب إلى المشاريع المهنية، وهي لا تحتاج إلى مؤهلات علمية وخبرات واسعة ومتطلبات كبيرة كغيرها من المشاريع، كما لا تحتاج إلى تكلفة مالية كبيرة، وهي سبب التطور الملحوظ في قطاع الاتصالات، أما ما نسبته 15.2% من المشاريع الزراعية و13.9% من المشاريع التجارية فهي

مشاريع تحتاج إلى خبرات علمية وعملية، ومخاطرها أكبر من المشاريع الأخرى، لذلك فإن الإقبال عليها منخفض نسبيًا من قبل المستفيدين مقارنة بالمشاريع الخدماتية والصناعية.

كما يشير الجدول إلى أن النسبة الأكبر 29.3% من عينة الدراسة حسب عدد العاملين بمقدار عاملين في المشروع الواحد فأقل، ويعزو الباحث ذلك إلى أن المشاريع التي تقام هي مشاريع صغيرة الحجم، وفي أغلبها لا تحتاج إلى عدد كبير من العمال.

كما يوضح الجدول أن ما نسبته 45.9% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أكثر من 5 سنوات، و39.2% تتراوح سنوات خبرتهم من سنتين إلى 5 سنوات، ويعزو الباحث النسبة الكبيرة في سنوات الخبرة إلى أن من يمتلك سنوات خبرة أكثر يعد مؤهلًا بشكل أكبر للحصول على التمويل.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين حجم التمويل المقدّم من الهيئة للمشروعات الصغيرة وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (معامل بيرسون للارتباط)، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (1): معامل الارتباط بين حجم التمويل المقدم من الهيئة وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين حجم التمويل المقدم من الهيئة وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.	.232	*0.000

*** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.**

من جدول (1) يمكن استخلاص ما يأتي:

إن معامل الارتباط يساوي 232، وإن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المقدم من الهيئة وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع. يعزو الباحث ذلك إلى أنه كلما ارتفعت نسبة حجم التمويل المقدم من الهيئة ارتفعت عدد فرص العمل، حيث بلغ حجم التمويل المقدم من الهيئة للمشروعات الصغيرة فقط حوالي ($3,626,053)، وأن الزيادة في حجم التمويل المقدم تزيد قدرة صاحب المشروع على استيعاب عدد أكبر من العمال، حيث إنه يزداد الطلب على الأيدي العاملة؛ لتغطية الشواغر، سواء الإدارية أو العمالية.

اتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الصوص، 2010م)، والتي تناولت بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، ودراسة (أبو ناجي، كفاح، 2014م)، التي تحدثت عن الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، ودراسة (صالح، 2009م) بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05≥ α بين طبيعة عمل المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (كاي تربيع)، النتائج موضحة في جدول (2).

جدول (2): العلاقة بين طبيعة عمل المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع

عدد فرص العمل التي يخلقها المشروع		طبيعة عمل المشروع				المجموع	قيمة كاي تربيع	القيمة الاحتمالية (Sig.)
		زراعي	صناعي	تجاري	خدماتي			
عامل واحد	ك	31	31	51	83	196	150.312	*0.000
	%	4.4	4.4	7.3	11.9	28.1		
عاملان اثنان	ك	49	43	40	72	204		
	%	7.0	6.2	5.7	10.3	29.3		
ثلاثة عمال	ك	15	43	3	39	100		
	%	2.2	6.2	0.4	5.6	14.3		
أربعة عمال	ك	6	46	2	31	85		
	%	0.9	6.6	0.3	4.4	12.2		
خمسة عمال فأكثر	ك	5	70	1	36	112		

عدد فرص العمل التي يخلقها المشروع		طبيعة عمل المشروع				المجموع	قيمة كاي تربيع	القيمة الاحتمالية (.Sig)
		زراعي	صناعي	تجاري	خدماتي			
	%	0.7	10.0	0.1	5.2	16.1		
المجموع	ك	106	233	97	261	697		
	%	15.2	33.4	13.9	37.4	100.0		

*** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.**

من جدول (2) يمكن استخلاص ما يأتي:

إن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار (كا2) أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة عمل المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.

من خلال الجدول يتضح أن المشاريع الخدماتية هي المشاريع التي توظف أكبر عدد من العاملين، حيث توظف (261) عاملًا، بينما تأتي المشاريع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث توظف ما نسبته (233) عاملًا، وبعد ذلك تأتي المشاريع الزراعية في المرتبة الثالثة، حيث توظف ما يقارب (106) عامل، وأخيرًا تأتي المشاريع التجارية في المرتبة الرابعة، حيث توظف ما يقارب (97) عاملًا. يعزو الباحث العلاقة بين طبيعة عمل المشروع وعدد فرص العمل إلى أنه كلما كان المشروع ملائمًا أكثر لمقدم الطلب ومتوافقًا، يكون الإقبال عليه بشكل أكبر، حيث إنه يلاحظ أن القطاع الخدماتي يتفوق بشكل كبير من حيث درجة الإقبال عليه، مقارنة بغيره من القطاعات، وذلك لما نلاحظه من تطور كبير في هذا القطاع في المجتمع الغزي، حيث يُلاحظ وجود تطور كبير في الخدمات من حيث الشبكات الإلكترونية ومن حيث خدمات الصيانة.

وبالنسبة لدرجة الإقبال على المشاريع الصناعية فإنه من الطبيعي أن يحظى بنسبة كبيرة، حيث إن الظروف الصعبة التي نعيشها أجبرت الفرد على أن يتجه بشكل كبير إلى الحرف والصناعات؛ ليسد حاجاته، وأما بالنسبة للقطاع الزراعي فإننا نجد أنه حظي بإقبال قليل؛ لما له من متطلبات تزيد عن غيره من القطاعات كالأرض والخبرة الكبيرة والمواد الباقية، وبالنسبة لقطاع التجارة فالهيئة لم تقم بتمويله إلا لفترة محدودة، فلذلك لم يتمكن الكثير من الاستفادة منه . اتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الصوص، 2010م)، والتي تناولت بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، ودراسة (عطياني، والحاج علي، 2009م)، والتي تحدثت عن مشكلات المنشأة الصغيرة جدًّا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05≥ α بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (معامل بيرسون للارتباط)، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (3): معامل الارتباط بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع وبين عدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.	.242	*0.000

*** الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.**

من جدول (3) يمكن استخلاص ما يأتي:

إن معامل الارتباط يساوي 242، وإن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع. يعزو الباحث ذلك إلى أن الهيئة تعتمد بشكل أساسي على سنوات الخبرة للحاصل على طلب التمويل، حيث إنها تقيس سنوات الخبرة بدخل الفرد خلال فترة العمل التي عملها مقارنة بعدد سنوات العمل التي خدم فيها في عمل معين، ومن جهة أخرى فإنه كلما كانت هناك سنوات خبرة أكثر لدى الحاصل على طلب التمويل للمشروع كان قادرًا على إدارة المشروع بشكل أفضل، وبذلك تكون نسبة المخاطرة في المشروع أقل، وبالتالي تكون هناك زيادة في الربح، ومن هنا يكون عدد فرص العمل في هذا المشروع أكبر نسبة، وبذلك نستطيع القول: إن هيئة تشجيع الاستثمار تعتمد وبشكل أساسي على معيار سنوات الخبرة في إعطاء طلب التمويل مقارنة بأي معيار آخر.

اتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (أبو ناجي، كفاح، 2014م)، والتي تناولت الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة الممولة

من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، ودراسة (الدماغ، 2010م) والتي كانت بعنوان دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة (1995- 2008م).

لم تتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (صالح، 2009م)، والتي تحدثت عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين درجة المؤهل العلمي لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (كاي تربيع)، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (4): العلاقة بين درجة المؤهل العلمي لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع

عدد فرص العمل التي يخلقها المشروع		المؤهل العلمي					المجموع	قيمة كاي تربيع	القيمة الاحتمالية (Sig.)
		ابتدائي فأقل	إعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس فأعلى			
عامل واحد	ك	24	40	84	24	24	196	13.442	0.640
	%	3.4	5.7	12.1	3.4	3.4	28.1		
عاملان اثنان	ك	16	45	78	25	40	204		
	%	2.3	6.5	11.2	3.6	5.7	29.3		
ثلاثة عمال	ك	5	24	38	15	18	100		
	%	0.7	3.4	5.5	2.2	2.6	14.3		
أربعة عمال	ك	6	17	32	9	21	85		
	%	0.9	2.4	4.6	1.3	3.0	12.2		
خمسة عمال فأكثر	ك	8	25	44	14	21	112		
	%	1.1	3.6	6.3	2.0	3.0	16.1		
المجموع	ك	59	151	276	87	124	697		
	%	8.5	21.7	39.6	12.5	17.8	100.0		

من جدول (4) يمكن استخلاص ما يأتي:

إن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار (كا2) أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة المؤهل العلمي لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع. يعزو الباحث ذلك إلى أن المشاريع الصغيرة تعتمد في الأغلب على عدد سنوات الخبرة بشكل أكبر من المؤهل العلمي، وأن مجالات المشاريع التي تمولها الهيئة تكون في الأغلب (صناعية – زراعية)، حيث تميل إلى الجانب المهني الحرفي بشكل أكبر من أي جانب آخر.

لم تتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الأسطل، مازن، 2014م)، والتي تناولت العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، ودراسة (مكحول، باسم، 2002م) بعنوان: الاستثمار والبيئة الاستثمارية لقطاع غزة والضفة الغربية.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

1. كلما زادت عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع كانت فرصة حصوله على طلب التمويل أكبر.
2. وجود الاحتلال الإسرائيلي يساهم بشكل مباشر في إفشال المشاريع الصغيرة.
3. إن الانقسام السياسي الذي تمر به البلاد أحد المعوقات الرئيسة لنجاح المشاريع الصغيرة.
4. إن أكثر المشاريع توظيفًا في هيئة تشجيع الاستثمار هي المشاريع الخدماتية، ومن ثم المشاريع الصناعية.
5. أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين عدد سنوات الخبرة لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع، كما أن هناك علاقة بين طبيعة عمل المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع، إضافة إلى وجود علاقة بين درجة المؤهل العلمي لصاحب المشروع وعدد فرص العمل التي يخلقها المشروع.
6. أوضحت الدراسة أن غالبية المستفيدين من المشاريع التي تمولها الهيئة هم ذكور.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على تطوير قدرات أصحاب المشروعات عن طريق إشراكهم في المعارض الدولية والمؤتمرات التجارية والاقتصادية المحلية والدولية.
2. أن تقوم سلطة النقد بالإيعاز لجهات الاختصاص لديها والبنوك خاصة للتعاون مع المستفيدين من المشاريع الممولة من الهيئة وتسهيل معاملاتهم.
3. على الحكومة إيجاد بديل لمشكلة الكهرباء التي تعد عائقًا كبيرًا أمام المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، وأن تقوم بتقديم مجموعة من التسهيلات الحكومية لأصحاب المشاريع الصغيرة من (إعفاءات الضريبة، التراخيص، والتسجيل).
4. ضرورة أن تقوم الهيئة بالتركيز على المشاريع التي تخص فئة الإناث بشكل أكبر؛ وذلك لأهمية دور الإناث في المجتمع، وفي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب العربية:

الأسطل، مازن. (2014م). العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة.

المصري، بلال. (2017م). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة وسبل تعزيزها وإمكانية تطبيقها في فلسطين.

المدهون، محمد. (2017م). واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية.

البندي. (2010م). المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجًا (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، مصر.

البنك الدولي. (2018م). تعريفات المشروعات الصغيرة، تاريخ الاطلاع: 2018/06/15م، الموقع: www.albankaldawli.org

التوم، ظريف. (2018م). مقابلة مع مدير دائرة المشاريع في هيئة تشجيع الاستثمار (مقابلة شخصية) تاريخ المقابلة 2018/8/13.

الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني. (2018م). بيانات وتقارير إحصائية، تاريخ الاطلاع: 2018/07/17م.

حداد، مناور. (2006م). دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، ورقة مقدمة للملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

الحمداني، موفق. (2006م) مناهج البحث العلمي، ط1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر عمان.

أبو ناجي، كفاح. (2014م). الأثر التنموي للمشاريع الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة.

الشايب، إيهاب. (2010م). أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، مصر.

نصر، لؤي. (2008م). دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دارسة حالة قطاع غزة) (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة.

الدماغ، حنين. (2010م). دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة (1995- 2008) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر بغزة.

زيدان، وحمدون. (2012م). بعنوان أثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) نموذجًا (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عين شمس، مصر.

سلمان، ميساء. (2009م). الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية في الدنمارك.

صالح، إدريس. (2009م). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية في الدنمارك.

الصوالحي، محمود. (2018م). مقابلة مع مدير الشؤون الإدارية والمالية، هيئة تشجيع الاستثمار.

عطياني، والحاج علي. (2009م). مشكلات المنشآت الصغيرة جدًّا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين. (د.ط). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

غباين، علام. (19 مارس، 2018م). مقابلة مع مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار – غزة، هيئة تشجيع الاستثمار بغزة.

مقداد، محمد، وبهلول، مها. (2012م) بطالة خريجي كلية التجارة ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي لرابع (الشباب والتنمية في فلسطين.. مشاكل وحلول)، الجامعة الإسلامية بغزة.

النسور، عبد الفتاح. (2008م). قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الكويت, 16(3)، 166-176.

هيئة تشجيع الاستثمار.(2018م). برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني، تاريخ الاطلاع: 2018/07/15م، الموقع: www.ipa.ps.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

- World Bank Group. (2003).Report about the development in the middle east & north Africa, Brazil: The international bank for reconstruction and development.
- World Commission on the Social Dimension of Globalization. (2004). A fair globalization: creating opportunities for all. International Labour Organization.
- Haileselasie Gebru, G. (2009). Financing preferences of micro and small enterprise owners in Tigray: does POH hold?. Journal of Small Business and Enterprise Development, 16(2), 322-334.
- Wu, Junjie, Song, Jining & Zeng, Ctherine, (2008),"An empirical evidnce of small business finance in China" Management Research View, Vol. 31, No.12, pp. 969-975.
- Ruslan Prijadi, Permata Wulandari, Putri Mega Desiana, Fajar Ayu Pinagara, Maya Novita (2019)